Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 715-736
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.38

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Necessity Stimulating Private Sector to Expanding Employment Options in Iraq and Nineveh Governorate
An Analytical Study

Researchers: Assist.Prof.Dr. Nazar Seddeeq Elias Alqahwage
University of Mosul, Administration & Economic Collage
nizaralqahwachi66@uomosul.edu.iq

Key words:
Local Economic Development, Private Sector, Unemployment, Population Pyramid, Nineveh Governorate.

A R T I C L E I N F O

***Article history*:**
Received 02 Sep. 2023
Accepted 11 Sep. 2023
Avaliabble online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Nazar Seddeeq Elias Alqahwage
College of Administration and Economy, University of Mosul

Abstract:
The long-term dependence on the rentier (oil) economy caused public sector to inflation at the expense of the private sector. It caused an increase in unemployment in the Iraqi economy in general and the economy of Nineveh Governorate in particular, this weakened in private sector, led to lose its importance as one of the pillars of employment and economic development. The first step to expanding employment options is to estimate the size of the workforce along with their age groups, and then determine the size of the unemployed so that the planning process towards creating new jobs is sound, consistent, and in line with activating the private sector to accommodate the largest number of unemployed. A fundamental problem has been highlighted, which is the reality of the private sector is characterized by being inactive. How can it create new jobs in a labor market that is characterized as young and contains a large number of unemployed people who are increasing annually? How much time do we need to create new jobs annually? The comprehensive survey by the International Labor Organization and the Iraqi Ministry of Planning showed that the largest governorates in unemployment rates are; Nineveh with (33%) percent, followed by Muthanna with (27) percent, then Dhi Qar with (26%) percent and Basra with (22%) percent. It turns out that Iraq needs approximately to: (300-450) thousand new jobs annually, corresponding to the provision of (49-67) thousand new jobs annually in Nineveh Governorate until 2030, assuming that the average rate of the unemployed officially approved in Iraq is about 15% of the population.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 715-736
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.38

تحفيز القطاع الخاص ضرورة لتوسيع خيارات التوظيف في العراق ومحافظة نينوى دراسة تحليلية

أ.م.د. نزار صديق الياس القهواجي
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
nizaralqahwachi66@uomosul.edu.iq

المستخلص

إن الاعتماد الطويل الامد على الاقتصاد الريعي (النفطي) تسبب بتضخم القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وكان سببا بازدياد البطالة في الاقتصاد العراقي عامة واقتصاد محافظة نينوى خاصة، وأضعف القطاع الخاص، وافقده اهميته كأحد ركائز التشغيل والتنمية الاقتصادية. أول خطوة لتوسيع خيارات التوظيف هو تقدير حجم القوة العاملة مع فئاتهم العمرية، ومن ثم تحديد حجم العاطلين عن العمل لكي تكون عملية التخطيط نحو خلق وظائف جديدة سليمة، ومتسقة ومواكبة لتنشيط القطاع الخاص لاستيعاب أكبر عدد من العاطلين. لقد تم تسليط الضوء على مشكلة اساسية وهي ان واقع القطاع الخاص يتصف بكونه غير نشط، فكيف يمكن ان يخلق وظائف جديدة في سوق عمل يتصف بانه فتي، ويحتوي على عدد كبير من العاطلين عن العمل يتزايدون سنوياً، فكم نحتاج من الزمن لخلق وظائف جديدة سنوياً على صعيد الاقتصاد العراقي عامة واقتصاد محافظة نينوى خاصة لتحقيق التشغيل الكامل؟ لقد افصح المتحدث الرسمي لوزارة التخطيط العراقية، عام 2021 عن نسب مخيفة للبطالة تركزت في المحافظات الاتية؛ نينوى بنسبة (33%) بالمئة، تلتها المثنى بنسبة (27%)، ومن ثم ذي قار بنسبة (26%) بالمئة والبصرة بنسبة (22%) بالمئة لعام 2020. وتبين بأن العراق يحتاج الى ما يقرب من (300-450) ألف وظيفة جديدة سنويا، يقابله في محافظة نينوى توفير (49-67) ألف وظيفة جديدة سنوياً حتى عام 2030، على افتراض بان متوسط نسبة العاطلين عن العمل المعتمدة رسمياً في العراق تبلغ حوالي 15% من السكان.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية المحلية، القطاع الخاص، البطالة، الهرم السكاني، محافظة نينوى.

المقدمة:

إن الاعتماد المستمر والدائم على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، بات أمر غير مرغوب فيه وغير مقبول في تمويل الاقتصاد العراقي، سيما وان هذا الاعتماد طويل الامد خلال العقود الماضية، أدى الى زيادة الاعتماد على الاستيرادات من السلع والخدمات المتنوعة دون ان يحصل انعكاس حقيقي في الإنتاج العراقي، مما القى بظلاله على عدم تطوير القطاع الخاص وانكماشه، وبالتالي ضياع فرصة كبيرة لاحد محركات الاقتصاد الوطني، وأحد اهم عوامل استغلال الموارد بصورة كفوءة، وبالتالي فقدان فرصة كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن جانب آخر فإن المؤسسات الإنتاجية المملوكة لقطاع الدولة (الحكومي والعام والمختلط) اصبحت غير فعالة ومثقلة بالإنتاجية المنخفضة، فضلاً عن انها يعمل فيها عدد كبير من العاملين، ومن المؤكد فإن هذا القطاع أصبح غير قادر على استيعاب أعداد جديدة في التعيين وتوفير فرص عمل جديدة. لذا لابد من تفعيل القطاع الخاص لمعالجة هذه المشكلة (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2014: 3-5).

أهمية البحث:

تتركز أهمية البحث في تقدير القوة العاملة (النشطون اقتصادياً) من حيث الفئات العمرية، في محافظة نينوى وان هناك موارد بشرية (رأسمال بشري) مناسب لسوق العمل في نينوى قادرة على ان تسَرِّع عملية التحول نحو الرأسمالية والتنوع في النشاطات الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على القطاع العام في التعيين والتوظيف.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تبيان ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على خلق وظائف جديدة، سببها التوسع الكبير للقطاع العام في التوظيف والاستثمار وتشغيل الموارد والتسعير، والتي استمرت عبر عقود من الزمن ادت الى احداث خلل وتشويه هيكلي في التشغيل والتركيبة الاقتصادية للقطاعين (العام والخاص)، مما اسفر عن فقدان دعامة ومحرك وركيزة مهمة للاقتصاد العراقي لاستيعاب العاطلين عن العمل.

مشكلة البحث:

تتلخص بمجموعة من الاسئلة وهي كالاتي:

1. إذا كان القطاع الخاص اصلاً غير نشط، فكيف يمكن تشغيل العاطلين عن العمل؟ وهل يمكن توفير عملا مناسبا لهم؟
2. ما هو الهيكل السكاني لمحافظة نينوى، وكم يبلغ حجم القوة العاملة (النشطون اقتصادياً)؟
3. كم نحتاج من الزمن لخلق وظائف جديدة سنويا في الاقتصاد العراقي عامة واقتصاد محافظة نينوى خاصة لتحقيق التشغيل الكامل؟

فرضية البحث:

تم تحديد فرضيتين الأولى عامة والثانية خاصة وكالاتي:

الفرضية العامة:

"الحل الامثل لتوسيع خيارات التشغيل للبطالة الفتية والمتزايدة يكمن؛ بتنشيط القطاع الخاص القادر على التوسع المستمر في الأعمال بكافة انشطتها المختلفة، وقادر على تحويل الاقتصاد العراقي من ريعي الى اقتصاد متنوع".

الفرضية الخاصة:

"هناك مشكلة واضحة لدى الخريجين، برغبتهم الشديدة بالتوظيف بالقطاع العام، بسبب الضعف الشديد في المجال العملي والتطبيقي، بينما هناك متسع كبير للعمل في القطاع الخاص لمحافظة نينوى".

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الاحصائيات والجداول، والاشكال البيانية في شرح وتحليل موضوع الدراسة.

حيز البحث:

تم تحديد حيز البحث الى حيز مكاني والمتمثل في (سوق العمل العراقية، وسوق العمل لمحافظة نينوى). في حين تم تحديد الحيز الزماني بالعام (2020).

هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم البحث الى ستة محاور أساسية، من غير المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، فتم تخصيص المحور الاول باستعراض مرجعي لاهم الدراسات السابقة، التي نراها مهمة ومدعمة لمواضيع المحاور الاربعة الاخرى. في حين تم مناقشة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في العراق في المحور الثاني، وذلك بالاعتماد على اهم الارقام والنسب والاحصائيات الرسمية للعراق. وفي المحور الثالث: ركزنا على واقع القطاع الخاص والعمالة في العراق، موضحين غلبة القطاع العام في التوظيف والنشاط الاقتصادي، ومحدودية النشاط الخاص في العراق، وواقع الانفاق الاستثماري الحكومي لمحافظة نينوى. وفي المحور الرابع: قمنا بدراسة الهيكل السكاني العراقي، لتحديد النشطين اقتصاديا، وفئاتهم العمرية لمحافظة نينوى. في حين تم التركيز في المحور الخامس: بعمل اسقاطات للمقاييس العامة على الفئات العمرية للتوصل الى تقديرات ومؤشرات عن محافظة نينوى وذلك عن طريق عمل محاكات لأهم و(أول) مسح أُجري عن العمالة والبطالة في العراق وذلك في عام 2020-2021 وفقاً للمعايير الحديثة والذي تم من قبل؛ (وزارة التخطيط العراقية و منظمة العمل الدولية)، المتخصصة بهذا الشأن. وفي المحور السادس: تم التطرق لاهم التجارب البحوث التي اعطت خبرات عملية لحل مشكلة البطالة على صعيد الدولة وعلى صعيد التنمية المحلية أو المكانية، وفي النهاية تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: استعراض مرجعي لأهم الدراسات السابقة:

من خلال القراءات السابقة، فقد تم تخصيص بعض الدراسات التي نعدها مهمة في محاور موضوع البحث ومن هذه البحوث والدراسات هي:

1. دراسة الجومرد ويونس (2013):

الأحوال الاقتصادية للمعيشة في مدينة الموصل

وتكمن أهميتها في تناول ودراسة مدة حرجة للأعوام الممتدة بين (2002-2007)، إذ تضمنت أحداثاً وتداعيات اجتماعية اقتصادية وسياسية كبيرة، ومن أهم النتائج التي خرجت بها؛ "أن معدل النمو في المدينة خلال مدة الدراسة كان أقل مما هو عليه في سائر المراكز الحضرية الأخرى للعراق"، فضلاً عن أن متوسط الدخل الحقيقي لم يحقق تحسناً ملحوظاً على الناس، في حين انخفض بالمقابل مستوى التفاوت في توزيع الدخول. هذا وإن النسبة الأكبر من سكان الموصل يعتمدون في دخولهم على الأجور والرواتب، ما يجعل مستوى معيشة الأسرة والفرد يتأثر كثيراً بتغيرات معدلات البطالة التي لم تنخفض خلال المدة (2004-2007) إلّا بنسبة انخفاض طفيفة".

2. دراسة الشماع، أحلام معيوف (2008):

واقع البطالة والفقر في محافظة نينوى دراسة ميدانية لعام 2008

اعتمدت الدراسة على الاستمارة الاستبانة في جمع البيانات والمعلومات، وربطت بين ظاهرتي (البطالة والفقر) في محافظة نينوى، أذ أن ارتفاع معدل الاعالة في المجتمع لمحافظة نينوى

انعكس على نسيج الحياة الاجتماعية، وتكريس أكبر في الانقسامات الطائفية، والمساس بالهوية الوطنية، لقد استهدفت الدراسة تحليل واقع هاتين الظاهرتين، والكشف عن أهم الأسباب المؤدية لها، اعقبها تبياناً لآثارها المدمرة في المجتمع في محاولة للوصول الى معالجات حقيقة، من أهم النتائج التي تم التوصل إليها يتمثل بتركز ثلاث أنواع من البطالة في محافظة نينوى وهي؛ البطالة الاجبارية، والذاتية، والمقنعة، وأهم مقترح تم التوصل له هو؛ اعادة تنظيم الوضع الداخلي للمحافظة اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، والتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات لتفعيل هذا التنظيم إدارياً للحد من ظاهرتي البطالة والفقر، ثم يعقبها اقامة مشاريع استثمارية من اجل استيعاب اكبر عدد من الايدي العاملة.

3. دراسة (Aljawareen,2019):

الاقتصاد العراقي ما بعد الغزو من قبل الدولة الاسلامية للعراق والشام (داعش) – التحديات والفرص

تهدف هذه الورقة إلى دراسة التكاليف الاقتصادية لسنوات غزو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وقامت بتحليل وتقييم الاقتصاد العراقي وحافظاته قبل وبعد الغزو، وتم توضيح اهم التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد الصراع. لقد استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي البسيط المعتمد على البيانات عند التحليل باستخدام الأدوات الاحصائية كالنسب والجداول والأرقام لتحقيق أهداف الدراسة، إذ تم إنشاء الدراسة من مراجع وطنية ودولية، واظهرت النتائج "أن الصراع ومرافقه من تكاليف التحرير وصد الغزو على محافظات العراق، إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية، أدى إلى ضعف النظام المالي، وانخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الفقر، مما رافقه زيادة كبيرة في معدل البطالة وضعف التعليم وإلحاق اضرار كبيرة بالبنى التحتية"، تعد الدراسة من أولى الدراسات التي وضحت وقاست خسائر الاقتصاد العراقي بشكل عام، كما بينت الدراسة بأن هناك خمسة تحديات رئيسة تواجه التنمية الاقتصادية في العراق ينبغي معالجتها وهي كالاتي:

- التحدي الأول والأهم هو التغلب على الفساد.
- التحدي الثاني هو إعادة الإعمار واعادة بناء البنى التحتية وتكاملها.
- التحدي الثالث هو تقليل الاعتماد على قطاع النفط.
- التحدي الرابع هو محاربة الدور المفرط للقطاع العام المهيمن على الاقتصاد العراقي والذي يستوعب 75% من حجم العمالة، حيث تستهلك مدفوعات الرواتب والمعاشات التقاعدية والمساعدات الاجتماعية والإعانات والكهرباء والوقود والمياه والخدمات الصحية والتعليمية أكثر من 60 % من الميزانية، ومع ذلك لا تمثل الضرائب سوى 5% من إجمالي الإيرادات بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء 2018. لقد تبين بان القطاع العام العراقي يعد من أكبر القطاعات العامة في العالم من حيث عدد السكان، وذلك لعدة أسباب أهمها - ثقافة المجتمع.
- التحدي الخامس للاقتصاد العراقي هو تجاوز سوء إدارة الاقتصاد وتراجع القانون.

المحور الثاني: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في العراق:

حسب بيانات منظمة العمل الدولية (ILO) عام 2017 فإن القطاع العام هو صاحب الحصة الاكبر بالتوظيف في العراق، ويقدر بأن (60%) من جميع الوظائف يعملون فيه، وهم يتركزون في مجالات (التعليم، الدفاع، والداخلية)، وشكلت الاجور حوالي (40%) من الموازنة الحكومية التشغيلية. حيث بلغ عدد العاملين حوالي (1.8) مليون موظف، ماعدا منطقة كوردستان، بلغت حصة التربية منها حوالي (650) الف موظف، وكانت نسبة العاملون لحسابهم حوالي ما يقرب (40%)، من إجمالي العمالة الكلية في العراق، أي حوالي 720 الف عامل، اما العمالة غير المسجلة أو غير الرسمية فقد قدرت بحوالي 20% من العمالة العراقية، لعام 2017، وبدأ الاهتمام بالعمالة الاجنبية منذ هذه السنة بسبب تفضيل أصحاب العمل للأجانب لوجود مؤهلات محددة، وقبولهم العمل بأجر منخفض. ان معظم العمالة في العراق فتية، حيث ان من الممكن تشغيل الفئات العمرية التي تقع بين اعمار (15-34)، والتي تطلق عليها منظمة العمل الدولية بانه نافذة الفرص الديموغرافية أو الهبة الديموغرافية، إذ ان العراق يتوقع له ان يدخل في مرحلة الشيخوخة بعد 92 سنة، وبالطبع فان ما ينطبق على العراق ينطبق على سوق العمل في محافظة نينوى (رابي، 2021: 7).

فيما أشار مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية (CSIS) وهو مؤسسة فكرية أمريكية مقرها واشنطن العاصمة، بجامعة جورج تاون، والذي تأسس عام 1962، وهو مركز متخصص في دراسات السياسة والتحليلات الاستراتيجية للقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في جميع أنحاء العالم، نشر في تقرير له عام 2020 بانه لا توجد ارقام موثقة فيما يتعلق بالبطالة في العراق، لكن المؤشرات تبين بأن العراق يحتاج لحوالي (300-450) ألف فرصة عمل سنوية خلال المدة (2020-2030) يجب توفيرها لكلا الجنسين (CSIS,2020:31).

فيما أكدت منظمة العمل الدولية في تقرير مخصص عن العراق بأن من خصائص القوى العاملة العراقية هو وجود قطاع عام كبير يستوعب حوالي 39% من القوة العاملة (يقابله فرص عمل محدودة في القطاع الخاص، والسبب في ذلك هو الاعتماد الكبير على صناعة النفط كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، وبيئة أعمال ناشئة محبطة وغير مشجعة ناتجة عن تراكم زمني ولعقود من الصراعات، والاضطرابات السياسية، وجراء ذلك فقد اصبح هناك نسبة كبيرة من العمالة والوحدات الاقتصادية تعمل في ظل ما يدعى بـ(الاقتصاد غير المنظم). وعند مراجعة الإحصاءات الرسمية المتاحة عن العراق فقد تبين وجود فجوة في البيانات المنتظمة والحديثة عن سوق العمالة والوحدات الاقتصادية العاملة في العراق، وبالتالي فإن سمة (الاقتصاد غير المنظم) اصبح معوقاً لعملية صنع القرار على مستوى السياسات، فلا يمكن اتخاذ قرار صحيح او خطوة صحيحة إلا بوجود معلومات واسعة ودقيقة عن سوق العمالة والوحدات الاقتصادية، وعليه لابد من التوجه للانتقال الى السمة المنظمة، عن طريق حشد الجهود وتفعيلها لعمل ممسوحات كاملة وشاملة توفر لنا المعلومات الدقيقة (منظمة العمل الدولية، نوفمبر، 2021: 2).

لقد ذكر برنامج الاغذية العالمية بان نسبة البطالة بلغت عام 2017 حوالي (10.8%) من السكان البالغ عددهم حوالي 37 مليون إنسان، أي حوالي (4.055) أربعة مليون وخمس وخمسون الف عاطل عن العمل. وارتفعت لتصل الى (15%) عام 2020 من السكان البالغ عددهم حوالي 40 مليون انسان منهم (6) مليون انسان عاطل عن العمل، وتركزت اعلى النسب من العاطلين عن

العمل في محافظات (نينوى والمثنى، ذي قار، واسط، صلاح الدين) حيث بلغت اكثر من (25%). وبتفصيل ادق ووفقاً لبيانات (وكالة الاستخبارات الأمريكية - CIA)، فإن حجم البطالة الشابة للأعمار (15-24) بلغت عام 2017 لحوالي 25% من حجم البطالة الكلية اي حوالي (0.25* 4055000= 1.014) حوالي مليون واربعة عشر الف شاب عاطل عن العمل، وتم استكمال السنوات التي تلت عام 2017 من قبل تقرير (ILO) الذي اكد على ان معدلات البطالة لم تتغير خلال عامي (2019 و2018) والبالغة حوالي (12.89%) تقريباً من إجمالي السكان (European Asylum Support Office,2020:42-43).

المحور الثالث: واقع القطاع الخاص والعمالة في العراق:

لا يوجد لدى الحكومة تعريف مّحدث للقطاع الخاص، لكن قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 يحدد في المادة 8– أولاً: بأنه "تتكون الشركة الخاصة باتفاق بين شخصين أو أكثر من غير قطاع الدولة، برأس مال خاص"، لكنه يجيز، في المادة 8– ثانياً أن تكون "مساهمة قطاع الدولة في الشركة الخاصة المساهمة أو المحدودة بنسبة تقل عن 25٪ من رأس المال". أما التعريف العالمي للقطاع الخاص هو؛ "ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لِسيطرة الدولة، ويدار من أجل الربح" (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2014: 8).

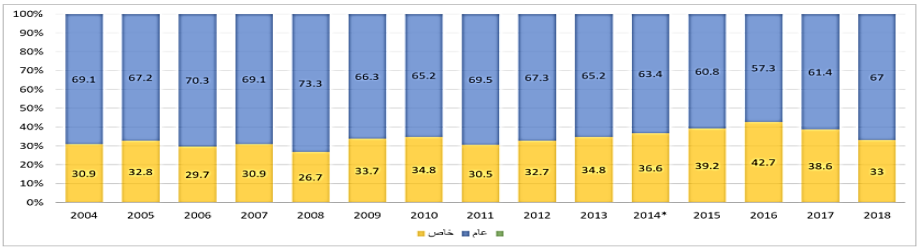

الشكل (1) اسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (2004-2018)

المصدر: كاظم، حسن لطيف، (2021)" القطاع الخاص في العراق مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، ص7.

نلاحظ من الشكل (1) بأن القطاع العام تسيد الموقف من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغت مساهمته ما بين (57.3-73.3%) خلال المدة (2004-2018). يستوعب القطاع العام حوالي 39% من العمالة الفعلية لعام 2018، في حين يمتلك القطاع الخاص فرص محدودة لتشغيل العمالة اذ تعد بيئة الأعمال ناشئة، وغير نشطة منذ سنوات الصراع والاضطرابات السياسية لحد الان، حيث يتبين بان الوحدات الاقتصادية العراقية بمنشآتها المتنوعة والمختلفة تعمل في ظل (اقتصاد غير المنظّم) الذي يشير الى وجود فجوة في الاحصاءات غير متاحة وان ما هو متوفر من بيانات، يغلب عليها طابع عدم الانتظام وعدم الحداثة لسوق العمل والوحدات الاقتصادية فالكثير منها ، اصبحت قديمة، أو أنه تم جمعها على فترات غير منتظمة، وهذا يمثل تحديا رئيسيا لعملية صنع القرار على مستوى السياسات (منظمة العمل الدولية، 2021: 2).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 715-736
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.38

أولاً: تحليل المنشآت الصناعية في العراق:

من خلال الجدول (1) نلاحظ بان عدد المنشآت الصناعية الكبيرة (30) شخص فأكثر بلغ عددها في عام 2015 حوالي 527 منشأة للقطاع الخاص، من مجموع 600 منشأة صناعية كبيرة تعمل في الاقتصاد العراقي.

الجدول (1) الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الكبيرة (30) شخصاً فأكثر في العراق للمدة (2015-2020) (القيم بملايين الدنانير)

السنة	القطاع	عدد المنشآت	المشتغلون	الاجور والرواتب المدفوعة	قيمة الإنتاج الصناعي	قيمة مستلزمات الإنتاج
2015	حكومي	39	75507	901445	3488069	1699164
	عام	26	21543	232435	254385	145341
	مختلط	8	3027	27573	220025	191864
	خاص	527	28947	174550	1506427	1005711
	مجموع	600	129024	1336003	5468906	3042080
2016	حكومي	22	20650	215801	228451	155362
	عام	34	62756	781609	2672646	1123935
	مختلط	7	2299	25693	268704	159088
	خاص	503	23869	140473	1799432	1371641
	مجموع	566	109574	1163576	4969233	2810026
2017	حكومي	26	28946	303299	244027	158123
	عام	32	57476	878273	3129945	1415461
	مختلط	7	2320	26963	299289	223939
	خاص	486	22632	136084	2325130	1691808
	مجموع	551	111374	1344619	5998391	3489331
2018	حكومي	31	34068	442551	2058261	812537
	عام	28	55793	745393	2251042	899221
	مختلط	6	1897	22815	336772	249797
	خاص	535	22842	135983	2545254	1905086
	مجموع	600	114762	1346742	7191329	3866641
*2019	حكومي	27.5	30386	406356.5	1693943	321653552
	عام	30.5	56782	718636.5	2260602	458221599
	مختلط	6	1901	22627	373497	336498546
	خاص	577	24242	141991.5	2440704	758597419
	مجموع	641	113392	1289612	6768745	1874971115
2020	حكومي	24	26704	370162	1329624	642494566
	عام	33	57771	691880	2270162	915543976
	مختلط	6	1905	22439	410222	672747295
	خاص	619	25642	148000	2336153	1515289751
	مجموع	682	112022	1232481	6346161	3746075588

ملاحظة: البيانات للعام 2019 غير متوفرة من قبل وزارة التخطيط، الاحصاء الصناعي، وتم تقديرها وفقاً لمتوسط حسابي للسنتين (2018-2020).

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، الاحصاء الصناعي، الجدول 4/1، ص1.

والمقصود بالقطاع العام واختلافه عن القطاع الحكومي يتلخص بأن (هناك نوعان من مؤسسات القطاع العام؛ القطاع الحكومي تكون منشآته ملكيتها حكومية بالكامل، أي تمولها بالكامل من خلال الإيرادات التي تجمعها من جمع الضرائب والرسوم. أما المنشآت العامة فهي التي تمتلك

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 715-736
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.38

فيها الحكومة أكثر من 51٪ من إجمالي رأس مال الشركة الذي يأتي تحت ادارة وزارات مختلفة). وفي الجدول (1) يشير أيضاً الى ان القطاع الخاص اتصف بالثبات النسبي في حصته من الكلي بصورة عامة، مما يشير الى انه ليس هناك تغيير كبير أو نشاطاً كبيراً طرأ للقطاع الخاص الصناعي على صعيد المنشآت الكبيرة. ويشير الجدول (2) إلى الأهمية النسبية لعدد (المنشآت والمشتغلين) في القطاع الخاص مقارنة بالكلي. والذي يوضح لنا بأن القطاع الخاص بلغ كمتوسط وزن نسبي له من حيث عدد المنشآت حوالي 89%، وعدد المشتغلين حوالي 22% من الكلي من العاملين. واذا اعتمدنا هذه النسبة بصورة عامة، فسنخرج بنتيجة مفادها بأن القطاع الخاص غير واضح الملامح في الصناعات الكبيرة (لقلة عدد الشركات الكبيرة الكلية، وكذلك عدد **المشتغلين في هذه المنشآت**).

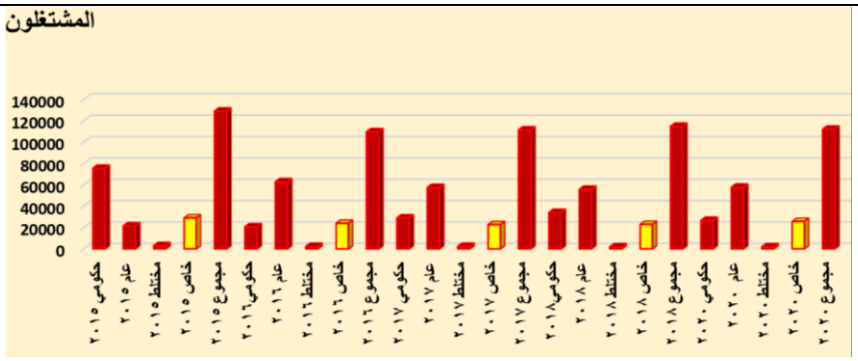

الشكل (2) خلاصة نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الكبيرة (30) شخصاً فأكثر للسنوات (2015-2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

الجدول (2) يبين لنا متوسط عدد المشتغلين الفعليين، ونسبة عدد المنشآت الكبيرة للقطاع الخاص خلال المدة (2015-2020)، إذ كانت 23% و91% على التوالي، إذ يتوضح لدينا بانه على الرغم من تسيد القطاع الخاص للعدد الاكبر للمنشآت الكبيرة، إلا أن عدد المشتغلين ضعيف من حيث استيعابه للعمالة الفعليين على صعيد الاقتصاد القومي ككل.

الجدول (2) الأهمية النسبية للقطاع الخاص للمنشآت الكبيرة من حيث عدد المنشآت وعدد المشتغلين للمدة (2015-2020)

السنوات	الوزن النسبي للقطاع الخاص من (المنشآت الكبيرة وعدد المشتغلين) من الكلي	
	نسبة عدد المنشآت%	نسبة عدد المشتغلين%
2015	88	22
2016	89	22
2017	88	20
2018	89	20
2019*	90	21
2020	91	23
المتوسط السنوي	0.89	0.22

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) كما هو متوفر من بيانات وزارة التخطيط العراقية.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 715-736
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.38

وعند تتبع الجدول (3) يتبين لنا مدى تواضع مساهمة المنشآت الصناعية المتوسطة من حيث عدد المنشآت، ومن حيث عدد المشتغلين على صعيد المحافظات، من غير منطقة كردستان العراق. حيث يلاحظ بأن عدد الشركات المتوسطة الكلية بلغت حوالي 188 شركة، تشغّل حوالي (2639) عامل، بمتوسط حسابي بلغ (15) شخص لكل منشأة صناعية متوسطة الحجم للعام 2020.

الجدول (3) عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج في المنشآت الصناعية المتوسطة (10-29) شخص حسب المحافظة لسنة 2020 الأقيام بـ(ألف دينار عراقي)

المحافظة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج
نينوى	13	247	881798	7688359	5221767
كركوك	27	332	1693540	10910484	5503006
ديالى	36	327	1318381	12883388	10356180
الانبار	7	102	647653	3575514	2065136
بغداد	37	682	6496339	25135311	10025797
بابل	16	243	1275140	8564760	3074865
كربلاء	3	17	93224	1256000	402015
واسط	4	80	441840	4142786	1918765
صلاح الدين	9	101	383420	4623815	2120415
النجف	15	223	1518901	19974850	13501933
القادسية	-	-	-	-	-
المثنى	-	-	-	-	-
ذي قار	1	13	72500	333400	187888
ميسان	-	-	-	-	-
البصرة	20	272	1880650	18420608	11409144
*المجموع	188	2639	16703386	117509275	65786911

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، الاحصاء الصناعي، الجدول 4/8 أ.

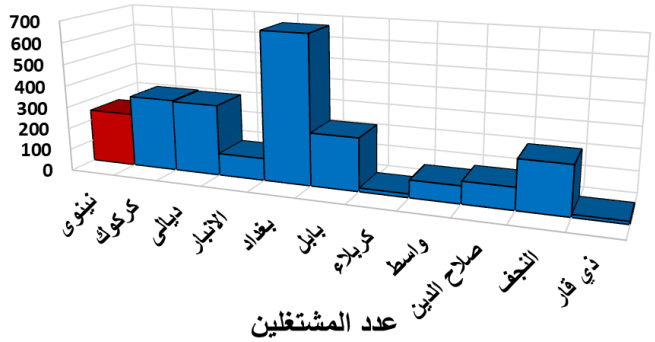

الشكل (3) عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية المتوسطة (10-29) شخص حسب المحافظة للعام 2020
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

في حين يوضح الجدول (4) بأن عدد المنشآت الصغيرة قد تضاعفت لمرة ونصف خلال المدة (2009-2018)، مما يشير لنا ضعف رؤوس الأموال والثروة الموجودة عند الأفراد، وعدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة للاستثمار خلال عقد من الزمن تقريبا، حيث ازدادت من (10289) الى (25747) منشأة صغيرة في الاقتصاد العراقي بأكمله، والذي يستوعب عدد من المشتغلين بمتوسط سنوي مقداره (537652) عامل يعمل بأجر، و(321048) عامل بدون أجر، أي انهم

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 715-736
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.38

يعملون لنفسهم أو مع أفراد عائلتهم ويمكن ان يعزى ذلك لوجود مخاطر كبيرة على الاستثمار منها عدم الاستقرار السياسي الذي لهذه المدة بالذات، حيث انعكست على صعوبة سير الأعمال كما سيتم شرحه في محور خاص عن الرقم القياسي لسهولة الأعمال.

الجدول (4) خلاصة نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة (10 أشخاص فأقل) للسنوات (2009-2018) (ألف دينار)

السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين بأجر	عدد المشتغلين بدون أجر	المجموع	الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج
*2009	10289	17678	10102	27780	65109035	815953528
2010	11131	25362	11536	36898	105979212	1556336009
2011	47281	89646	55739	145385	406615619	3896267446
2012	43669	94378	51832	146210	485557552	4567101970
2013	27694	60075	31984	92059	288573357	3289710372
2014	21809	41304	42968	84272	339409357	1924980220
2015	22480	42616	24541	67157	261491507	1823968011
2016	25966	53022	28898	81920	333110574	2079914583
2017	27856	58954	34690	93644	304412118	2016330483
2018	25747	54617	28758	83375	298801546	1939288736

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، الاحصاء الصناعي، الجدول 4/ 11.

يمكن تلخيص الاحصائيات الخاصة بالمنشآت بحسب احجامها حيث يتبين لنا بأن عدد العاملين السنوي في القطاع الخاص للعام 2020 بلغ حوالي (25642) للمنشآت الكبيرة، وأقل من (2639) عامل في المنشآت المتوسطة، وبكل تأكيد فإن المنشآت الصغيرة هي أصلاً للقطاع الخاص والبالغ عدد العاملين فيها حوالي (83375) على أقل تقدير لأن هذا الرقم لعام 2018، ليبلغ عدد العاملين الكلي في القطاع الخاص حوالي (11165) تقريباً، من غير منطقة كردستان. وهذا الرقم يعد صغيراً جداً خصوصاً عندما نعلم بأن عدد سكان العراق بلغ (40) مليون نسمة عام 2020.

ثانياً: موقع العراق من حيث مؤشر الرقم القياسي لسهولة الأعمال:

من الجدير بالذكر بأن بيئة سهولة اداء الأعمال للقطاع الخاص تم تصنيفها عالمياً بالاعتماد على مؤشر سهولة الأعمال والمقدم من قبل البنك الدولي وكانت تدرج مؤشر العراق لبيئة سير الأعمال للقطاع الخاص بأن العراق يقع بالتسلسل 172 من 190 بلداً في العالم للعام 2020، ابتدأ اعتماد هذا المؤشر منذ عام 2003 من قبل البنك الدولي. وهو يشير إلى وضع البلد من حيث سهولة سير الأعمال وهو يقع في مدى رقمي بين (100-0) القيمة الاعلى معناه إجراءات إدارية أبسط وأسهل بالنسبة للمستثمرين أو الشركات وحماية أقوى لحقوق الملكية والقيمة الاقل تعني تردي سير الأعمال. لقد احتوى الرقم القياسي المذكور على عشر مؤشرات فرعية، كل مؤشر يقع في نطاق 10 درجات والجدول (5) يوضح بأن العراق صنف من الدول ذات بيئة أعمال (تحت المتوسط) وهو التصنيف الادنى، وكانت مرتبته عالمياً (172) من (190) بلداً في العالم، وهو أمر غير لائق مع إمكانات البلد المادية والبشرية.

وتؤكد منظمة العمل الدولية بأن نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي رأس المال الثابت بلغ حوالي 21.9% عام 2019 بالأسعار الثابتة، يقابله نسبة مقدارها 15% عام 2015، مما يؤشر على مناخ استثماري سلبي. ولقد تركزت معظم الاستثمارات للقطاع الخاص في ملكية دور السكن حيث بلغت نسبة مقدارها (52.5%) من مجموع الاستثمارات في قطاع السكن، وبلغت نسبة

الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية عام 2019 حوالي (18.7%)، وفي نشاط النقل والاتصالات (13.8%)، وبلغت في تجارة المفرد والجملة حوالي (9.9%). ومن الملاحظ بأن نسبة الاستثمار للقطاع الخاص في النشاط الزراعي بلغ حوالي (0.26%) وهي نسبة ضئيلة جداً (منظمة العمل الدولية، 2022: 7-8).

الجدول (5) تصنيف وترتيب الدول العربية من حيث مؤشر سهولة الأعمال للعام 2020

البلد	التسلسل عالمياً (التصنيف)	النقاط	التصنيف
الإمارات	16	80.9	سهل جداً
البحرين	43	76	سهل جداً
المغرب	53	73.4	سهل جداً
السعودية	62	71.6	سهل
عمان	68	70	سهل
الأردن	75	69	سهل
قطر	77	68.7	سهل
تونس	78	68.7	سهل
الكويت	83	67.4	سهل
جيبوتي	112	60.5	متوسط
مصر	114	60.1	متوسط
فلسطين	117	60	متوسط
لبنان	143	54.3	متوسط
موريتانيا	152	51.1	تحت المتوسط
الجزائر	157	48.6	تحت المتوسط
جزر القمر	160	47.9	تحت المتوسط
السودان	171	44.8	تحت المتوسط
العراق	172	44.7	تحت المتوسط
سوريا	176	42	تحت المتوسط
ليبيا	186	32.7	تحت المتوسط
اليمن	187	31.8	تحت المتوسط
الصومال	190	20	تحت المتوسط

Source: World Bank Group, (2020)," Doing Business Report, Comparing Business Regulation in190 Economies 2020", International Bank for Reconstruction and Development, Washington, DC, USA, p.4.

بلغ حجم القوة العاملة (النشطون اقتصادياً)، في العراق في عام 2020 نحو 11 مليون نسمة، ويتوقع بأن ورقة الإصلاح الحكومية الموسومة بالورقة البيضاء ان يدخل سوق العمل في العراق حوالي (5) مليون شخص جديد خلال المدة (2020–2030) وبذلك سيرتفع إجمالي القوة العاملة الى نحو 16 مليون شخص عام 2030 (المرسومي، 2022: 5-8). وتصف خطة التنمية الوطنية (2018–2022) الصادرة عن وزارة التخطيط ملامح الصورة المستقبلية للسكان في العراق على النحو الاتي:

1. زيادة مستمرة في حجم السكان في ضوء معدل نمو السكان المرتفع الذي يصل الى 2.6%.
2. ضعف الاستجابة للسياسات السكانية.
3. محدودية القدرة على تقديم الخدمات وتغطيتها جغرافيا في ظل الزياد ة السكانية.
4. استمرار ارتفاع معدلات البطالة في ضوء سوء الإدارة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 715-736
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.38

ثالثاً: واقع الانفاق الاستثماري الحكومي لمحافظة نينوى:

تشير البيانات المخططة للموازنة الاتحادية لجمهورية العراق في الجدول (6) والشكل (4)، بأن نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية من النفقات الكلية كانت متواضعة جداً لمحافظة نينوى على الرغم من انها تعد ثاني أكبر محافظة من حيث التعداد السكاني في العراق، إلا أن حصتها من الانفاق الاستثماري الحكومي كان ثالث أقل المحافظات في القطر، مما يؤشر لدينا بأن هناك إهمال كبير من قبل الحكومة المركزية، فإذا ما اخذنا بالاعتبار هذه النسبة الضئيلة جداً مقارنة بحجم الدمار الذي لحق بهذه المحافظة خلال حقبة داعش، وما اعقبها من ركود كبير في الاستثمار للقطاع الخاص، فإننا بكل تأكيد سنستنتج بأن (حجم البطالة ستكون عالية جداً) مقارنة بالمحافظات العراقية الأخرى، وهذا ما سيتم الكشف عنه فعلياً في المسح الدولي من قبل منظمة العمل الدولية في المحور الرابع.

الجدول (6) النفقات الاستثمارية المخططة للعام 2019 للمحافظات فقط مستثنى منها الوزارات
المبلغ (ألف دينار عراقي)

ت	المحافظة	عدد السكان	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات الكلية	النفقات الاستثمارية %
1	اقليم كردستان	5449364	8198700391	1584325420	9783025811	40.5
2	بغداد	8340711	2949855361	559029044	3508884405	14.5
3	البصرة	2985073	1051727974	1011179949	2062907923	8.5
4	بابل	2119403	949501547	262747502	1212249049	5.0
5	ذي قار	2150338	977576358	208151163	1185727521	4.9
6	ديالى	1680328	811105867	102274746	913380613	3.8
7	النجف	1510338	678871564	110710711	789582275	3.3
8	كركوك	1639953	414552038	352528080	767080118	3.2
9	واسط	1415034	599936301	152805780	752742081	3.1
10	الديوانية	1325031	645181553	101045022	746226575	3.1
11	كربلاء	1250806	623298298	95932155	719230453	3.0
12	ميسان	1141966	459355879	223900926	683256805	2.8
13	المثنى	835797	326429983	61858822	388288805	1.6
14	نينوى	3828197	17580077	263630000	281210077	1.2
15	صلاح الدين	1637232	31333542	144115065	175448607	0.7
16	الانبار	1818318	36465105	129615946	166081051	0.7
	المجموع	39127889	18771471838	5363850331	24135322169	100

المصادر:

1. جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية الرسمية، (2019)، الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، العدد 4529، ص ص1-73، ص40-41.

2. Republic of Iraq, Presidency of Misters Council, (2023), "Investor's Guide to Iraq 2023", National Investment Commission, pp. 1-66.

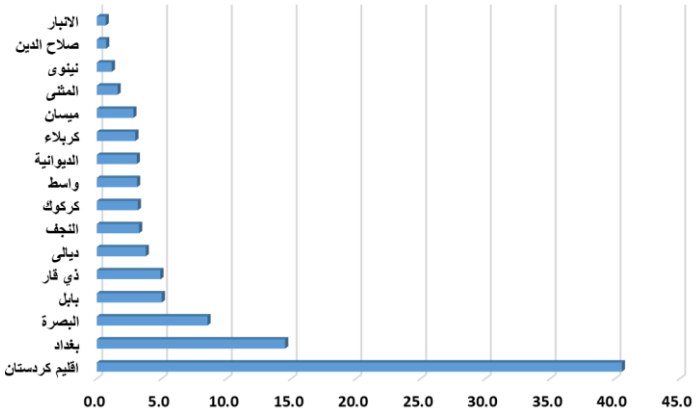

الشكل (4) نسبة النفقات الاستثمارية من الكلية في العراق ومحافظاته من غير النفقات الاستثمارية الوزارية
المصدر: جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية الرسمية، (2019)، الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، العدد 4529، ص ص40-41.

المحور الرابع: أول مسح دقيق ووطني متخصص للقوى العاملة 2021:

إن الهيكل السكاني والبطالة في العراق، ينطبق تقريبا على الهيكل السكاني والبطالة في محافظة نينوى، فبينما يتوقع الأفراد بان يكون نوع العمل مناسبا لما يمتلكونه من المهارات والامكانيات والشهادات، وان يطابق اختصاصاتهم وامكانياتهم الاكاديمية، الا انه من جانب اخر هناك تدني واضح من قبل القطاع الخاص بتقييم الخريجين ذوي المؤهلات العلمية. فالخريجون يكون تعليمهم نظامي، لكنه يفتقر الى التعليم التطبيقي والعملي، ولهذا السبب فان الخريجين يرغبون اكثر بالتوظف في القطاع العام، كما ان القطاع العام يهتم باستهداف الأفراد ذوي التعليم النظامي، وتوفير الوظائف لهم غير آبهين الى جانب البناء المهاري والتطبيقي والعملي للخريجين. وبالرغم من ان هناك انكماش واضح في التوظيف الحكومي، الا ان سوق العمل بقي مجزئ، ويتراكم فيه الشباب العاطل عن العمل سنة بعد سنة، واصبح هناك افواجا جديدة من الخريجين ينتظرون دورهم بالتعيين في المؤسسات الحكومية. وهذا الانتظار يستمر لسنوات للرغبة الكبيرة لديهم بالعمل في القطاع العام بسبب المزايا والايجابيات التي يحصل عليها الموظف، مثل (الراتب المستقر، والرعاية الاجتماعية، والراتب التقاعدي).

نفذت وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، وهيئة الإحصاء في إقليم كردستان، خلال النصف الثاني من العام الماضي 2021، وبدعم من منظمة العمل الدولية، أول مسح وطني متخصص للقوى العاملة متبنياً منهجية عمل تتوافق مع أحدث المعايير الاحصائية (وزارة التخطيط العراقية ومنظمة العمل الدولية، 2021: 1-3)، إذ وفر المسح تقديرات وطنية مهمة ونتج عن هذا المسح، مجموعة واسعة من المؤشرات عن سوق العمل، ويمكن توضيح أهمها بالاتي:

1. شكّل السكان بعمر 15 سنة فأكثر (السكان في سن العمل)، نسبة 63.6% من إجمالي سكان العراق لهذه الفئة العمرية. أما فئة الشباب (15-24) سنة فقد شكلت نسبة مقدارها 20.7%، وبعمر 25 فأكثر نسبة مقدارها 43%.
2. بلغ معدل مشاركة النساء بالقوى العاملة نسبة مقدارها (10.6 %) يقابلها (68%) للذكور.

3. بلغت نسبة القوى العاملة (النشطون اقتصادياً) في العراق (39.5%) من إجمالي السكان في سن العمل وكانت نسبة الذكور حوالي (86.6%) والاناث بنسبة (13.4%)، أما فئة الشباب بعمر (15-24) فكانت نسبتهم نسبتهم (21.8%) وبعمر 25 سنة فأكثر كانت حوالي (78.2%).
4. بلغ معدل البطالة في العراق عام 2021 حوالي 16.5% من النشطون اقتصادياً، وكان معدل البطالة للاناث 28.2% وللذكور 14.7%.
5. بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (15-24) النسبة الاكبر من البطالة بحوالي 35.8%، في حين بلغ معدل البطالة للفئات العمرية (25) سنة فأكثر حوالي 11.2%.
6. المحافظات الأكبر نسبة للبطالة الى سكان المحافظة نفسها بلغت في نينوى 33% بالمئة تلتها المثنى 27% بالمئة ومن ثم ذي قار بنسبة 26% بالمئة والبصرة بنسبة 22% بالمئة، إذا تم تأكيد هذه النسب من قبل المتحدث بإسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي.
7. أظهرت الدراسة الخاصة بمنظمة العمل الدولية بأن اكثر اهتمام النساء العاملات يتركز بالنشاطات الخدمية حيث بلغت حوالي 73.1%، وفي الزراعة بلغت 14.4%. يقابله عند الرجال حوالي 62% في الخدمات، و7.7% في الزراعة.
8. أهم المهام التي تركزت فيها العمالة للنساء كان (التعليم الابتدائي ورياض الاطفال، والتعليم الثانوي، وصناعة الملابس والمهن المرتبطة بها). يقابله عند الرجال، اهتمامهم بالمهن (البناء، وكل ما له صلة به، وخدمات الحماية، وسياقة السيارات والشاحنات والدراجات، ومندوبو المبيعات).
9. وبصورة عامة كانت المهنة الأولى للعمالة هي؛ خدمات المبيعات بنسبة بلغت 23.1%، تلاها الحِرَف وما يتصل بها بنسبة مقدارها 20.8%، ثم المهنيون بنسبة 16.7%، ومشغلو المصانع والمجمعون 10.8%، وشكل المديرون أقل النسب لتبلغ حوالي 0.7%.
10. بين المسح بأن هناك نسبة مقدارها 36.7% من السكان الشباب غير متعلمين، وغير عاملين، وحتى غير متدربين.
11. بلغت العمالة الناقصة عند الشباب لمن هم بسن العمل وبعمر (25) فأكثر بنسبة مقدارها 58.4%، وكذلك للشباب الذين بعمر (15-24) سنة نسبة 41.6%، فيما بلغت النسبة الكلية للعمالة الناقصة من القوة العاملة حوالي 30%.

المحور الخامس: عمل اسقاطات للمقاييس العامة على الفئات العمرية: تقديرات ومؤشرات عن محافظة نينوى:

في هذا المحور سيتم ترجمة النسب عن العمالة والبطالة عن العراق وتطبيقها على محافظة نينوى، وللوصول الى ذلك كان لابد لنا من اتباع سياق علمي منطقي بذلك، حيث سيتم أولاً تثبيت التقديرات لسكان الموصل الرسمية المعتمدة رسمياً من قبل وزارة التخطيط العراقية، ومن ثم تحويل النسب والأوزان عن العمالة والبطالة والفئات العمرية والتي تم تجميعها في المحور السابق عن العراق، وتطبيقها على محافظة نينوى.

الجدول (5) يبين لنا تقديرات احصائية عن عدد سكان محافظة نينوى، حسب الجنس والبيئة للمدة (2019-2021)، حيث يتضح بأن العدد الإجمالي لسكان نينوى عام 2019 بلغ حوالي (3.828) أي ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانية وعشرون ألف نسمة، وازداد ليصل عام 2020 لحوالي

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 715-736
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.38

(3.889) ثلاثة ملايين وثمانمائة وتسع وثمانون الف نسمة، وفي عام 2021 بلغ عدد السكان لنينوى لحوالي (3.95) ثلاثة ملايين وتسعمائة وخمسون الف نسمة.

الجدول (7) تقديرات عدد سكان محافظة نينوى حسب الجنس والبيئة للمدة (2019-2021)
الأرقام بالملايين

السنة	المدينة			الريف			المجموع الكلي		
	ذكور	اناث	الكلي	ذكور	اناث	الكلي	ذكور	اناث	الكلي
2019	1.188	1.132	2.321	0.767	0.74	1.507	1.955	1.872	3.828
2020	1.22	1.162	2.382	0.786	0.759	1.507	2.006	1.921	3.889
2021	1.251	1.192	2.443	0.807	0.779	1.507	2.058	1.971	3.95

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية للأعوام (2019 و2020 و2021).

بعد أن تم توثيق عدد سكان محافظة نينوى، سنقوم بعمل (محاكاة) اسقاطات من حيث الفئات العمرية بالاعتماد على نسب هذه الفئات على صعيد العراق بأكمله كمتوسط عام، وكما في الجدول (6) حيث نلاحظ ومن خلال معرفتنا بالوزن النسبي لكل فئة عمرية من السكان للعراق نستطيع ان نجد الفئات العمرية بأعدادها الصحيحة، وللذكور والاناث ايضا، ويبين الجدول (6) بأن الهرم السكاني لمحافظة نينوى يتميز بأنه (فتي) حيث ان اعمار الفئات من (1-15) هي الاكبر من حيث النسب والعدد، مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

الجدول (8) اسقاطات الفئات العمرية للعراق وتطبيقها على محافظة نينوى (2020)

الفئات العمرية	الذكور		الاناث		العراق		الفئات العمرية	نينوى		
	العدد	الوزن النسبي	العدد	الوزن النسبي	المجموع	الوزن النسبي العام		عدد الذكور	عدد الاناث	المجموع للفئات العمرية
1_4	3024214	0.5134	2866746	0.4866	5890960	0.1467	1_4	292929	277677	570606
5_9	2822382	0.5151	2656893	0.4849	5479275	0.1365	5_9	273380	257350	530730
14-10	2522382	0.5172	2354725	0.4828	4877107	0.1215	14-10	244321	228082	472403
19 - 15	2213139	0.5142	2091049	0.4858	4304188	0.1072	19 - 15	214368	202542	416909
24-20	1933205	0.5201	1784138	0.4799	3717343	0.0926	24-20	187253	172814	360067
29 - 25	1516267	0.5070	1474281	0.4930	2990548	0.0745	29 - 25	146868	142801	289669
34-30	1327698	0.4928	1366294	0.5072	2693992	0.0671	34-30	128603	132341	260944
39 - 35	1131686	0.4868	1193126	0.5132	2324812	0.0579	39 - 35	109617	115568	225184
44 - 40	1067159	0.4967	1081408	0.5033	2148567	0.0535	44 - 40	103366	104747	208113
49 - 45	788663	0.4927	812079	0.5073	1600742	0.0399	49 - 45	76391	78659	155050
54 - 50	465011	0.4454	579081	0.5546	1044092	0.0260	54 - 50	45042	56091	101132
59 - 55	528635	0.4886	553206	0.5114	1081841	0.0269	59 - 55	51204	53584	104789
64 - 60	364063	0.4778	397915	0.5222	761978	0.0190	64 - 60	35264	38543	73806
69 - 65	239655	0.4898	249659	0.5102	489314	0.0122	69 - 65	23213	24182	47396
74 - 70	156355	0.4984	157334	0.5016	313689	0.0078	74 - 70	15145	15240	30384
79 - 75	82356	0.4535	99232	0.5465	181588	0.0045	79 - 75	7977	9612	17589
80 +	101953	0.4076	148185	0.5924	250138	0.0062	80 +	9875	14353	24229
المجموع	20284823		19865351		40150174	1	المجموع	1964815	1924185	3889000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسكان، 2020-2021، الجدول 12/7أ.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 715-736
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.38

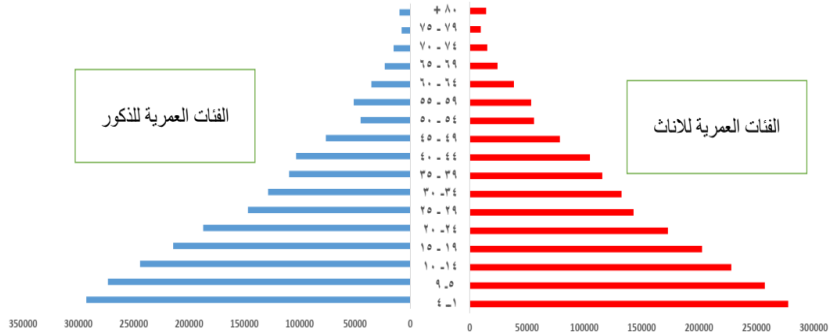

الشكل (5) اسقاطات الفئات العمرية للعراق وتطبيقها على محافظة نينوى (2020)

ملاحظة: عدد السكان لمحافظة نينوى للعام 2020 بلغ حوالي (3889000) نسمة.

المصدر: جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية الرسمية، (2019)، الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، العدد 4529، ص ص40-41.

كما تم ذكره سابقاً، فإن البيانات تتصف بعدم الانتظام، ولا يوجد سلاسل زمنية تغطي المدة (2013-2020)، ولهذا السبب نحاول هنا ذكر بعض التفاصيل عن معدلات النمو لكل محافظة بحسب ما هو متوفر من بيانات، وكذلك معدل البطالة لمحافظات العراق للمدة (2003-2016) في الشكلين (4 و5).

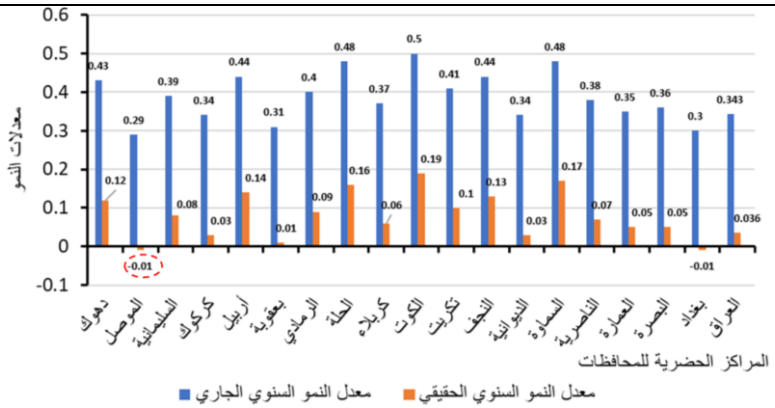

الشكل (6) معدلات النمو الجارية والحقيقية للمراكز الحضرية للمحافظات في العراق للعام 2013

المصدر: الجومرد، اثيل عبدالجبار ويونس، معن، (2013)، الأحوال الاقتصادية للمعيشة في مدينة الموصل، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19, العدد 72, ص159.

المحور السادس: حلول عملية دولية متبعة لمواجهة مشكلة البطالة:

في هذا المبحث سنقوم بسرد لبعض الخبرات الحقيقية والدراسات التي حاولت تحليل وحل أزمة البطالة، والتشغيل في الاقتصادات المحلية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تشير بعض الدراسات المتعلقة بالتنمية المكانية المحلية الى ايجاد مقترحات متنوعة من اجل الحد من البطالة وزيادة التشغيل، تتمثل أحد هذه الحلول بـ(استخدام التكنولوجيا السحابية) من خلال تكنولوجيا المعلومات والحاسوب (التي تستطيع توفير عدد من الخدمات الحاسوبية المتكاملة دون التقيد بالموارد المحلية بهدف تسهيل وتنظيم عملية الاستخدام والتشغيل) لتحسين الأنظمة القديمة والتعامل مع البطالة، والاستفادة منها في تحويلها الى التشغيل أو استخدامها في أعمال منتجة مثال ذلك ما تم

تطبيقه في ولاية رود آيلاند الامريكية (Mintaka,*et.al.*,2020:1). نهج آخر تم استخدامه عملياً متمثلاً بـ(توسع القطاع العام بالتوظيف)، عن طريق استقطاب العمالة الخاصة وتحويلها من مدن فيها وفرة في العمالة غير الكاملة وتحويلها الى مناطق معينة يمكنها ان تستقطب تلك العمالة (Angela,2006:1). في حين اتبعت السلطات المحلية الإنجليزية (استراتيجيات الحوكمة الاقتصادية المحلية) بتشغيل العاطلين في أي أعمال مؤقته في فترات التقشف بعد أزمة عام 2007، لكن تأثير هذه الاستراتيجيات على البطالة غير محدد ومؤقت. وفي نيجيريا، أدت قضية بطالة الخريجين إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية، وقد تمت التوصية بـ(تنويع الاقتصاد الوطني) والتأكيد على (مهارات ريادة الأعمال)، لاسيما في الكيمياء، كحل لمشكلة البطالة (Blazej,2015:2). وفي كوليما بالمكسيك، تم استخدام أدوات (السياسات العامة في تشجيع ريادة الأعمال الشابة) لتنشيط التنمية المحلية، حيث يقوم رواد الأعمال الشباب بخلق فرص عمل في قطاع التجارة والخدمات (Patrick & Enrico,2013:238).

أما الدراسات التي تناولت العلاقة بين التنمية الاقتصادية المكانية أو المحلية، والتوظيف، تشير إلى أن سياسة التنمية الاقتصادية المحلية الحكومية المستخدمة مثلاً في الولايات المتحدة الامريكية ذات ارتباط ضعيف بالنمو الاقتصادي، لتؤكد بأن النمو المحلي يتحدد أكثر بـ(ظروف السوق) بدلاً من التدخل الحكومي (Stuart,2007:445)، وهذا الامر ليس جديدا في الولايات المتحدة حيث أكد (جاري، 1996) قبل احدى عشرة سنة، بأن سياسات التنمية الاقتصادية المحلية الحكومية، لها أثر محدود في تشغيل العمالة، لأن هناك عوامل وخصائص متعلقة بالسوق المحلية اي قدرة المناطق على توفير رأس المال النقدي والتمويل، ووفرة الموارد وقوى العرض والطلب السوقي وبيئة العمل عوامل مهمة تحدد مدى حجم التأثير في خلق الوظائف ونمو التشغيل (Gary,*et.al.*,1996:609).

وبشكل عام تشير دراسة (تيموثي، 2020) إلى إمكانية ان تؤدي سياسات التنمية الاقتصادية المحلية دوراً حاسماً في تعزيز نمو الوظائف ومعدلات التوظيف في (المناطق المنكوبة)، وذلك عن طريق اتباع سياسات معينة مثل تشريع حوافز إعفاء ضريبية عن الأعمال والمنح النقدية والخدمات العامة المخصصة، لدعم الشركات المحلية وخاصة تلك التي تعمل على خلق فرص جديدة للعمل (Timothy,2020:1).

ويرى الباحث بأن تنويع الاقتصاد العراقي، من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية فيه، واتباع سياسات مالية مناسبة ومشجعة لتنشيط ريادة الأعمال، واعتماد دراسات السوق في إقامة مشاريع مربحة تناسب وموارد السوق المحلية لمحافظة نينوى، وخلق بيئة مستقرة جاذبة لرؤوس الأموال من خارج العراق، وكذلك تشجيع الاستثمار المحلي بفتح شركات ناجحة (تحفيز القطاع الخاص الوطني وتسهيل عمل ريادة الأعمال)، وتقديم منح لمشاريع إنتاجية، ستسهم بشكل كبير بخلق وظائف جديدة كفيلة باستيعاب البطالة الموجودة في محافظة نينوى، وتنويع الاقتصاد المحلي لها.

الاستنتاجات:

لقد تم التوصل من خلال المحاور السابقة لبعض الاستنتاجات من أهمها الآتي:

1. تبين التقارير الدولية بأن العراق يحتاج إلى ما يقرب من (300-450) ألف وظيفة جديدة سنوياً حتى عام 2030 للوصول إلى التشغيل الكامل، وهذا ما أكده تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS).
2. إن معظم العمالة في العراق فتية، حيث ان من الممكن تشغيل الفئات العمرية التي تقع بين اعمار (15-34)، والتي تطلق عليها منظمة العمل الدولية بانه (نافذة الفرص الديموغرافية او الهبة الديموغرافية)، فالعراق يتوقع له ان يدخل في مرحلة الشيخوخة بعد 92 سنة، وبالطبع فان ما ينطبق على العراق ينطبق على سوق العمل في محافظة نينوى.
3. ان القطاع العام لازال يتحمل مسؤولية كبيرة وعبء كبير في استيعاب الكثير من العمالة، واصبح متخما بهم، في حين ان الحل يكمن في تنشيط القطاع الخاص القادر على استيعاب جميع العمالة وجدت السياسات المناسبة بذلك.
4. بلغت نسبة البطالة عام 2017 لحوالي (10.8%)، من حجم السكان البالغ حوالي 37 مليون نسمة، اي حوالي (4.055) اربعة مليون وخمس وخمسون الف عاطل عن العمل. وارتفعت النسبة لتصل الى (15%) عام 2020 من حجم السكان البالغ حوالي 40 مليون انسان منهم (6) مليون نسمة عاطل عن العمل.
5. تبين من خلال بيانات الاحصاء الصناعي المثبّتة رسمياً من قبل وزارة التخطيط، بأن القطاع الصناعي الخاص والعام والمختلط بمنشآته (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، بأن مساهمتهم ضئيلة جداً بالتشغيل حيث بلغ عدد العاملين لحوالي (682) عامل للمنشآت الكبيرة، وللمتوسطة (4306) عامل حسب بيانات عام 2020، وللمنشآت الصغيرة (83375) بعضهم يعمل بأجر والآخر بدون أجر حسب ما هو متوفر من بيانات عام 2018.
6. في عام 2021 تم إجراء، أول مسح وطني متخصص للقوى العاملة متبنيا منهجية عمل تتوافق مع أحدث المعايير الاحصائية، إذ وفر المسح تقديرات وطنية مهمة ونتج عن هذا المسح، مجموعة واسعة من المؤشرات عن سوق العمل. مما يوضح بانه لا يوجد ارشيف منظم للقوى العاملة في العراق والمحافظات، فكيف يمكن وضع حلول بدون وجود بيانات عن ظاهرة كلية مؤثرة في القطر.
7. بلغ حجم العمالة النشطة اقتصادياً في محافظة نينوى حوالي (2195663) عام 2020، ليشكل نسبة مقدارها 56% من حجم سكان نينوى والبالغ عددهم (3889000).
8. أكدت نتائج المسح للتشغيل والتي تعتبر الاولى في العراق والتي تمت من قبل وزارة التخطيط ومنظمة العمل الدولية بان المحافظات الأكبر في نسب البطالة في نينوى بنسبة (33 %) بالمئة تلتها (المثنى 27%) بالمئة ومن ثم ذي قار بنسبة (26%) بالمئة والبصرة بنسبة (22%) بالمئة.

التوصيات:

1. توفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة للأعمال من اجل توطين رؤوس الاموال في محافظة نينوى.
2. ضمان حكم القانون، وحقوق الملكية، والقضاء على الفساد، والروتين، وعمل تشريعات مناسبة لتوفير بيئة تشريعية وقانونية آمنة لعمل القطاع الخاص.

3. تأسيس مكتب للتدريب والتأهيل والتوظيف، يساهم في تطوير رأس المال البشري وتخطيط سليم للقوى العاملة الموجود في العراق ومحافظة نينوى، ويحقق للمتقدم الى التوظيف (العمل اللائق) الذي يتناسب مع امكانية المتقدم من خبرات ومهارات ونوع الشهادة الحاصل عليها.
4. توجيه الطلاب بعمل بحوث تطبيقية، من اجل زيادة مهاراتهم في الجانب العملي.
5. استحداث مركز لجمع المعلومات عن سوق وهيكل العمل في المحافظة من قبل دائرة محافظة نينوى، من أجل تسهيل الحصول على البيانات، وتوفيرها، وتسهيل الجانب القانوني والرسمي بعمل المسوحات بهذا الشأن.
6. منح حوافز وسماحات ضريبية للأعمال الجديدة التي تعمل على خلق وظائف جديدة ضمن المناطق الجغرافية (تنمية اقليمية).
7. التشجيع على إقامة دراسات السوق للاطلاع على أفضل المشاريع القادرة على استغلال الموارد المتواجدة مكانياً في محافظة نينوى، ومحافظات العراق.
8. تحسين البنى التحتية وخاصة النقل والمواصلات لتسهيل عملية انتقال العمالة نحو الاقاليم الاكثر نشاطاً، لاستيعاب العاطلين عن العمل واستغلال امكاناتهم وقدراتهم.
9. تنشيط القطاع الخاص اصبح من الاولويات في استيعاب البطالة، خصوصاً وان البيانات الدولية والتقارير والمسوحات تؤكد بأن العراق يحتاج الى (330-450) الف وظيفة جديدة في السنة للعراق.
10. عطفا على الفقرة السابقة لابد من تحسين مؤشر سهولة الأعمال من خلال تحسين مكونات هذا المؤشر عمليا، ورفعه من مستوى الأعمال تحت المتوسط الى سهل جدا، وهو ليس بالامر الصعب، مقارنة بما هو موجود لدى العراق من كوادر وموارد بشرية رصينة.
11. ضرورة التأكيد على الممثلين لمحافظة نينوى من السياسيين والبرلمانيين الذين تم اختيارهم من قبل جمهور المحافظة، بأن يزيدوا الهمة والجهود من اجل العمل على زيادة الاستثمارات وتنويعها وتجديد المعامل والمصانع الحكومية والعامة والمختلطة، والخاصة في المحافظة.
12. المحافظات الأكبر نسبة للبطالة هي نينوى بنسبة 33 بالمئة تلتها المثنى 27 بالمئة ومن ثم ذي قار بنسبة 26 بالمئة والبصرة بنسبة 22 بالمئة.
13. ان النسبة العالية من البطالة والبالغة 33% لمحافظة نينوى تثير المخاوف، وتدل على افرازات مستقبلية كبيرة، ولا بد وضع استراتيجية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الامد) وتحويل البطالة غير المنتجة الى عمالة منتجة، من خلال استغلال جميع الامكانيات العلمية والعملية والمادية للمحافظة بالشكل الامثل.
14. لكي تحقق حكومة نينوى التشغيل الكامل واستيعاب جميع العاطلين عن العمل، فان المحافظة تحتاج الى توفير (49500-67500) وظيفة جديدة سنويا حتى عام 2030، على افتراض بان متوسط نسبة العاطلين عن العمل في العراق 15%، على أقل تقدير.
15. بلغ عدد العاطلين عن العمل عام 2020 حوالي (724568.79) معظمهم من العمالة الشابة الواقعة في سن (15-30)، إذ تم تقدير هذا الرقم من ضرب نسبة العاطلين البالغة (33%) في عدد النشطون اقتصادياً في محافظة نينوى.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

1. برنامج الامم المتحدة الانمائي، (2014)، "ستراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030"، جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، نيسان 2014، ص ص1-123.
2. برنامج الامم المتحدة الانمائي، (2014)، "ستراتيجية تنمية القطاع الخاص 2014-2030"، جمهورية العراق، مجلس الوزراء، اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء، ابريل 2014، ص ص1-15.
3. جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية الرسمية، (2019)، "الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019"، العدد 4529، ص ص1-73.
4. الجومرد، اثيل عبدالجبار ويونس، معن رائق، (2013)، "الأحوال الاقتصادية للمعيشة في مدينة الموصل"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، 2013، المجلد 19، العدد 72، ص ص150-169.
5. رابي، امجد، (2021)، "جيل 2050: تحويل "هدية" العراق الديموغرافية إلى نافذة اقتصادية للفرص"، منظمة العمل الدولية، جنيف، سويسرا، ص ص1-20.
6. الشماع، احلام معيوف، (2010)، "واقع البطالة والفقر في محافظة نينوى: دراسة ميدانية لعام 2008"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد 3، ص ص186-204.
7. كاظم، حسن لطيف، (2021)، "القطاع الخاص في العراق مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، ص ص1-22.
8. المرسومي، نبيل جعفر، (2022)، "دور أطراف الإنتاج في مواجهة البطالة في العراق"، ورقة عمل منشورة من قبل منظمة العمل الدولية، WP/2022/04، ص ص1-30.
9. منظمة العمل الدولية، (2021)، "تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق"، ط1، نوفمبر / تشرين الثاني 2021، ص ص1-66.
10. منظمة العمل الدولية، (2022)، "الدولة والقطاع الخاص وسياسات التشغيل في العراق: أبعاد المشكلة وإشكالية الدور (2003-2021)"، ط1، بغداد، ص ص1-44.
11. وزارة التخطيط العراقية، منظمة العمل الدولية، (2021)، "مسح القوى العاملة في العراق لسنة 2021"، المكتب الاعلامي لوزارة التخطيط، جمهورية العراق، ص ص1-3.
12. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية، (2019، 2020، 2021).
13. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية (2020-2021)، الجدول (10 /2)أ، ص. 56.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

14. Aljawareen AF, (2019), "Iraqi Economy Post ISIS: Challenges and Opportunities", Management and Economics Research Journal, Vol. 5, Article ID 799383, pp. 1-10. https://doi.org/10.18639/MERJ.2019.799383.
15. Angela, Jancius., (2006), Unemployment, deindustrialization, and 'community economy' in eastern Germany. Ethnos, 71(2): pp. 213-232. doi:10.1080/00141840600733694.
16. Blazej, Balewski, (2015), The Knowledge of Local Labor Market as a Determinant of Anti Unemployment Counteraction. Journal of US-China public administration, 12(5), pp 180-181.
17. (Center for Strategic and International Studies-CSIS), (2020), "Strategic Dialogue: Shaping a U.S. Strategy for the "Ghosts" of Iraq, 26 May 2020, pp.1-85.

18. European Asylum Support Office, (2020), "Iraq Key Socio-Economic Indicators, for Baghdad, Basra and Erbil", Country of Original Information Report, September, 2020, pp.1-79.
19. Gary, P., Green, Arnold, Fleischmann, Tsz, Man, Kwong. (1996), "The effectiveness of local economic development policies in the 1980s", Social Science Quarterly, 77(3), pp. 609-625.
20. Mintaka, Angell., Samantha, Gold., Mark, Howison., Victoria, Kidd., Daniel, Molitor, Casey, Burns., Chris, Johnson., Matthew, Kahn., Stuart, Venzke., Sandra, Deneault., Donald, Doweiko., Stephen, Dziembowski., Bijay, Kumar., Patrick, O'donnell., Chirag, Patel., Andrew, Reidl., Brian, Tardiff., Justine, S., Hastings., Scott, Jensen., Angelika, Pellegrino., Amelia, Roberts., Rahul, Sarathy. (2020), "Delivering Unemployment Assistance in Times of Crisis: Scalable Cloud Solutions Can Keep Essential Government Programs Running and Supporting Those in Need", Digital Government: Research and Practice, Vol. 2, No. 1, Article 5. Publication date: November 2020. 2(1):1-11. doi:10.1145/3428125, pp.1-5.
21. Patrick, Kline, Enrico, Moretti. (2013), "Place Based Policies with Unemployment", American Economic Review: Papers and Proceedings, 103(3): pp. 238–243. http://dx.doi.org/10.1257/aer.103.3.238
22. Republic of Iraq, Presidency of Misters Council, (2023), "Investor's Guide to Iraq 2023", National Investment Commission, pp. 1-66. www.investpromo.gov.iq.
23. Stuart, C., Strother. (2007). More employers, more jobs, more money: An empirical analysis of local economic development policy impacts in US cities", anoeconomicus, 54(4): pp. 445-467.
24. Timothy, J., Bartik. (2020), "Bringing Jobs to People: Improving Local Economic Development Policies", doi:10.17848/POL2020-023, pp. 1-34.
25. World Bank Group, (2020), "Doing Business Report, Comparing Business Regulation in190 Economies 2020", International Bank for Reconstruction and Development, Washington, DC, USA, pp. 1-149.